

السيد رئيس الحكومة؛
السيد رئيس مجلس المستشارين؛
السيدات والسادة ممثلي المنظمات الدولية؛
السيدات والسادة ممثلي المنظمات النقابية ومنظمات المشغلين؛
حضرات السيدات والسادة؛

إنه لمن دواعي سروري أن أشارككم، فعاليات هذا المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية الذي تحتضنه مؤسستكم الموقرة في نسخته الثانية، والذي يعد مناسبة حقيقية لتبادل الخبرات والأفكار والتجارب، حول الحوار الاجتماعي بالنظر إلى دوره الحيوي في توفير مناخ ملائم لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يكفل تعزيز العدالة الاجتماعية.

فكما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2004، فإنه "لا يمكن للإقلاع الاقتصادي أن يأخذ وتيرته القصوى بدون توفير المناخ المشجع على الاستثمار والتشغيل".

حضرات السيدات والسادة؛

إنه لمن الأهمية بمكان أن نذكر، في البداية، **بالأسس والمرتكزات** التي تقوم عليها التجربة المغربية في مجال الحوار الاجتماعي، والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

- استناد النظام الدستوري للمملكة إلى مبدأ الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام (الفصل 1)؛
- إقرار الدستور بدور المنظمات النقابية للأجراء والمنظمات المهنية للمشغلين في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها (الفصل 8)؛
- ضمان الدستور لحرية الانتماء النقابي والسياسي وللحق في الإضراب (الفصل 29)؛
- حث الدستور السلطات العمومية على تشجيع المفاوضة الجماعية وعلى إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، (الفصل 8) وعلى إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها (الفصل 13)؛
- تصديق المغرب على اتفاقيات هامة لمنظمة العمل الدولية في مجال تدعيم المفاوضة الجماعية، من قبيل الاتفاقية رقم 92 بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم

والمفاوضة الجماعية، والاتفاقية رقم 154 بشأن تشجيع المفاوضة الجماعية، والاتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية حول المعايير الدولية للعمل؛
• تنظيم انتخابات مهنية دورية كل 6 سنوات، في ظروف ديمقراطية وشفافة.

حضرات السيدات والسادة؛

إن تجربة الحوار الاجتماعي في المغرب تندرج في إطار انخراط بلادنا في دينامية تنموية وديمقراطية تتوخى تعزيز حقوق الإنسان وترسيخها، **وفق منطلقات وخيارات استراتيجية**، يمكن إجمالها في ما يلي:

- تشبث بلادنا بحقوق الإنسان، في شموليتها وكونيتها، مع مراعاة عدم قابليتها للتجزئ؛
- الاقتناع الراسخ بأن احترام حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دولياً، وتطويرها يشكل دعامة أساسية لإرساء السلم الاجتماعي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- الوعي بضرورة مواصلة تحديث آليات التدبير العمومي وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات التي يفرضها السياق الاقتصادي العالمي المتسم بتنامي التنافسية، وتزايد المطالب الاجتماعية واتساعها.

حضرات السيدات والسادة؛

مسار الحوار الاجتماعي ببلادنا انطلق، بصفة فعلية، منذ سنة 1996، مع التوقيع على أول اتفاق اجتماعي ثلاثي بين الحكومة وبعض المراكز النقابية الأكثر تمثيلاً والاتحاد العام لمقاولات المغرب، ترتب عنه إحداث لجنة وطنية لمتابعة الحوار الاجتماعي على الصعيد الوطني.

وتلى توقيع هذا الاتفاق، اعتماد عدد من الاتفاقات الاجتماعية في سنوات 2000 و2003 و2004، مروراً بجولات الحوار الاجتماعي لسنتي 2008 و2009، وصولاً إلى اتفاق 26 أبريل 2011 الذي يكتسي أهمية خاصة، بالنظر إلى السياق الوطني والإقليمي الذي جاء فيه وقتئذ، وبالنظر إلى كلفته المالية الهامة التي ناهزت 13 مليار و200 مليون درهم في ظروف اقتصادية ومالية صعبة كان يمر منها الاقتصاد المغربي.

وقد ظلت مأسسة الحوار من المواضيع المطروحة للنقاش بكيفية دورية، حيث تم الاتفاق في جولة أبريل 2009 على منهجية تعتمد على عقد دورتين في السنة، يتمحور فيها الحوار المركزي حول القضايا الأفقية والقضايا القطاعية المستعصية، توازيه حوارات قطاعية.

وقد شهدت سنة 2012، بذل جهود حثيثة **لمأسسة الحوار الاجتماعي**، حيث تم الاتفاق، بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا والاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إحداث "اللجنة العليا للتشاور"، إلى جانب "اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي" وخلية لدى رئيس الحكومة لتتبع حل النزاعات المستعصية، كما تم اعتماد جدول أعمال على مدى سنتي 2012 و2013، يشمل مواضيع هيكلية وأخرى عملياتية.

في حين عرفت سنتي 2015 و2016، انعقاد جولتين للحوار الاجتماعي في إطار لجان ثنائية وثلاثية انصب عملها على تدارس جملة من القضايا، من ضمنها إصلاح نظام المعاشات المدنية، والتحضير للانتخابات المهنية.

وجدير بالذكر أن الحوار الاجتماعي على مستوى الوظيفة العمومية يمارس على عدة مستويات، أهمها مستوى الحوار المركزي الذي تناقش فيه القضايا الأفقية التي تهم الوظيفة العمومية والقضايا القطاعية المستعصية، ومستوى الحوار القطاعي الذي يتم على مستوى كل قطاع أو إدارة مستوى، إضافة إلى حوارات فئوية تقتضيها أحيانا خصوصيات بعض الفئات والهيئات .

وإلى جانب مختلف هذه المستويات من الحوار الاجتماعي، يتسم **نظام الوظيفة العمومية**، بوجود هيئات استشارية قارة ودائمة، **تضمن مشاركة الموظفين في تدبير شؤونهم**، وتتمثل في:

- اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، التي تضم إضافة إلى ممثلين عن الإدارة، ممثلين عن الموظفين يتم انتخابهم من قبلهم، والتي تختص بالنظر في القضايا المتعلقة بتدبير الحياة المهنية للموظف؛
- المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، الذي يضم ممثلين عن إدارات الدولة والجماعات الترابية، وممثلين عن الموظفين يتم انتخابهم من قبل ممثلي موظفي في اللجان سالفة الذكر، والذي يختص بالنظر في القضايا العامة التي تهم أساسا الموارد البشرية بالإدارات العمومية والجماعات الترابية.

حضرات السيدات والسادة؛

رغم الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة، التي مرت منها بلادنا في السنوات الأخيرة، فإن الحكومة ظلت حريصة على إيجاد صيغ متوازنة ومتوافق عليها بين جميع الأطراف، ولاسيما في ما يتعلق بالإصلاحات الرامية إلى تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، حيث تم اتخاذ إجراءات هامة مثل:

- القضاء على كل أشكال العمل الهش والمؤقت في الوظيفة العمومية،
 - رفع الحد الأدنى للمعاش من 600 درهم إلى 1.350 درهم حالياً، ليبلغ 1.500 درهم ابتداء من فاتح يناير من سنة 2018،
 - رفع الأجر الأدنى في الوظيفة العمومية إلى 3.000 درهم شهرياً ابتداء من فاتح يوليوز 2014، بدلاً من 1.384 درهم في سنة 2003.
- وقد ترتب عن هذه التدابير، إضافة إلى الزيادات المتتالية في الأجور، انتقال متوسط الأجر الصافي الشهري بالوظيفة العمومية من 4.670 درهم سنة 2007 إلى 7.500 درهم في سنة 2015، كما انتقلت كتلة الأجور بالوظيفة العمومية من 66.7 مليار سنة 2007 إلى 106 مليار درهم سنة 2016.

حضرات السيدات والسادة؛

إن مواصلة الحوار الاجتماعي واعتماده كآلية أساسية لتدبير مختلف القضايا المتعلقة بالوظيفة العمومية، على الرغم من الصعوبات والعوائق التي تحيط به، يعد بالنسبة إلينا توجهاً استراتيجياً لا محيد عنه، نظراً لاقتناعنا بالدور الهام الذي يلعبه الحوار والتشاور في:

- تعزيز الحقوق والمكتسبات الاجتماعية والمهنية للموظفين؛
- تقوية المقاربة التشاركية وترسيخ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي؛
- ترجمة الإصلاحات الهيكلية والاجتماعية التي تهم قطاع الوظيفة العمومية ببلادنا؛
- تحقيق التكيف مع التطورات والمستجدات الاقتصادية؛
- تحقيق التوازن بين متطلبات تنافسية الاقتصاد الوطني وتطوير العمل اللائق.

شكراً على إصغائكم؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.